سلسلة « ابحاث فلسطينية » — ١

حفنة من ضباب

بحث في مفاهيم "البورقيبية" وشعاراتها

الدكتور فايز صايغ

مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية
بيروت
تموز (يوليو) ١٩٦٦

تليت بعض اجزاء هـذا البحث في المهرجان الخطابي الذي اقامته « رابطة الانعاش القومي » في الجامعة الاميركية في بيروت مساء ١٣ ايار (مـايو) ١٩٦٥ ، بمناسبة اسبوع فلسطين .

طبعت الطبعة الاولى من هذا البحث في ايار (مايو) ١٩٦٥ .

وصدرت الطبعة الثانية الحالية في تموز (يوليو) ١٩٦٦ .

مقدّمة

للمرة الاولى في سبع عشرة سنة ، تطل ذكرى النكبة هذا العام وفي السماء العربية حفنة من ضباب .

انه ضباب مصطنع، عمداً اطلقوه، وعمداً حاولوا بثّه عرضَ الافق – لزرع البلبلة ، ولافتعال الازمات العربية ، ولاثارة المعارك الجانبية، وللفتّ من العزم العربي الذي بدا اخيراً وكأنه سوف يمضي الى المنازلة الموعودة مع الصهيونية بعد طول تأهب وطول انتظار .

فردٌ واحد اطلق ذلك الضباب . وفئة صغيرة تطوعت للاضطلاع بمهمة بثّه وتوزيعه .

انه ضباب تافه ضئيل – تافه في طبيعته الذاتية، وضئيل في قدرته على الايذاء بالنفس العربية .

ولكنه ، مع هذا ، ضباب سامّ **مشحون** . وعلى اي حال ، فليس في السماء العربية له مكان .

ولا بدّ اذن من تبديده ، كي تصفو سماؤنا مرة اخرى وينقشع عنها كل ضباب دخيل .

هذا الضباب قوامه بضعة مفاهيم .

انها مفاهيم عامة – بعضها سليم في اصله ، صافٍ في جوهره. لكنهم شوّهوا تلك المفاهيم، وحمّلوها من المعاني ما لا تحمل ؛ ثم حاولوا تطبيقهـا على قضية فلسطين تطبيقاً ملتوياً ، متعسفاً – ليخرجوا آخر الامر من هذه العملية كلها بنتائج هي مزيج من الخطأ والخطيئة .

ومع ان الجماهير العربية قد ادركت — بغريزتها السليمة ، وبحسها الذي ارهفته النكبة — فساد تلك الدعوات ، ورفضتها جملة وتفصيلا ، فان كرامة ذكرى النكبة ، وضرورة المحافظة على سلامة النظر الى القضية الفلسطينية ، ليستوجبان معاً فحص تلك المفاهيم فحصا هادئا وعقلانيا، وتبيان مواضع الفساد او التشويه فيها .

اني لا أدعو الى مثل هذا الفحص والتحليل خوفاً من ان تلقى الدعوات الخاطئة والمخطئة قبولا لدى القلة او استجابة لدى الكثرة منا — وانما ادعو اليه ايمانا مني بأن الخطأ يجب ان يصحّح ، وبان الخطيئة يجب ان تُكتشَفَ وتدان ، مهما بلغت تفاهة امرهما وضآلة الاستجابة لدعوتها .

* * *

بين المفاهيم التي شوّهوها ، ثم زجوا بها عنوةً في بحث القضية الفلسطينية ، اربعة مفاهيم تتعلق بالنهج وسبل المعالجة للقضية ، واربعة شعارات تتعلق بالغاية التي يدعون اليها .

اما **المفاهيم النهجية** الاربعة ، فهي : « الايجابية » ، و « المرحلية » ، و « الواقعية » ، و « الحل الوسط ». واما **الشعارات المتصلة بالغاية المدعو لها**، فهي الدعوة « للسلام » و « للتعايش » و « لتنفيذ القرارات الدولية » و « لترك القضية الفلسطينية لابناء فلسطين » .

١ - الايجابيّة والسّلبيّة

ولنبدأ بمفهوم « الايجابية » ، التي يتغنى اصحاب هذه الدعوات بتعشقهم لها، ومفهوم « السلبية » ، التي يزدرون بها ويحذّرون منها .

انهم ، في تصورهم لهذين المفهومين ، **يخلطون بين الشكل والجوهر** .

ثم انهم يفسرون الامور **تفسيراً آليا** ، بحيث يتوهمون ان كل « لا » هي تعبير عن السلبية ، وان كل « نعم » هي رمز للايجابية .

ان هذه **النظرة الشكلية والآلية** الى الموضوع هي مصدر الخطأ الذي يقعون فيه .

اذ ان الحقيقة هي ان كل رفض هو ايضاً قبول،وكل قبول هو ايضاً رفض. ففي كل اختيار بين ضدّين ، انّ رفضَ الواحد هو بالضرورة قبول بالآخر. ليس هناك رفض مجرد ، ولا قبول مجرد . **السلبية وجه الايجابية الآخر ، والايجابية وجه السلبية المقابل ، ولا ينفصل احدهما عن الآخر .**

محك الايجابية والسلبية ليس هو، اذن ، قيام عملية الرفض او عملية القبول. هذا المحك الشكلي والآلي ليس صالحاً ، ويجب استبداله بمحك اصدق منه . فما تراه يكون ؟

المحك الحاسم **هو طبيعة المرفوض والمقبول**، وهو ايضاً **طبيعة الدافع على الرفض والباعث على القبول .**

فمن رفض الخطأ تمسكا بالصواب، اوقاوم الظلم تعلقاً منه بالعدل، كان موقفه ايجابياً في جوهره ، ولئن بدا سلبياً في شكله .

وكذلك ، فمن رفض حباً منه بالرفض ، او لنزعة في نفسه تحدو به الى المعارضة في كل شيء من اجل المعارضة ، كان موقفه سلبياً ، سواء اكان الموضوع

الذي يرفضه شراً او خيراً . واما من رفض شيئاً ما عن تمييز واعٍ ، وعن قناعة بانه جدير بالرفض ، فان رفضه ايجابي على الرغم من سلبية مظهره .

* * *

على ضوء هذه المبادىء العامة يجب الحكم على الموقف القومي العربي تجاه اسرائيل ، وعلى الموقف الجديد الذي اخذ بعضهم يدعو اليه .

اننا نقول « لا » لاسرائيل ، لاننا نقول « نعم » لفلسطين .

اننا نقول « لا » لاسرائيل ، وللاحتلال الذي تجسده اسرائيل ، لاننا نقول « نعم » لحق شعب فلسطين في تقرير مصيره ، ولحق الامة العربية في تحرير جزء من وطنها .

اننا نقول « لا » لاسرائيل ، وللاغتصاب المستمر الذي تجسده اسرائيل ، لاننا نقول «نعم» للمبادىء التي لا بد لأي نظام دولي ، كيما يكون عادلاً وسليما وثابتاً ، من ان يرتكز عليها قاعدة له راسخة .

اننا نقول « لا » لاسرائيل ، لان في قرارة نفوسنا تعلقاً **ايجابياً** بحقوقنا القومية المشروعة ، وتعلقاً **ايجابيا** مثله بمبادىء العدالة والاستقامة في العلاقات الدولية ، واستعداداً **ايجابيا** للصراع من اجل الذود عن هذه المبادىء وتلك الحقوق.

لاننا ايجابيون ، وايجابيون بحق ، نحن نقول « لا » لوجود اسرائيل ، ولبقائها ، ولكل ما ترمز اليه اسرائيل وكل ما تجسده .

واما «نعم» التي ينطقون هم بها — ظانين او زاعمين انها ذروة الايجابية — فهي في الحقيقة **رفض** للعزة الوطنية ، وللحقوق العربية ، ولكل مبادىءالنظام الدولي السليم .

انها سلبية القصد والمؤدى ، ولئن بدت ايجابية اللفظ !

٢ - المَرْحَلِيَّة

كما في « الايجابية » ، كذلك في « المرحلية » . كلاهما مفهوم سليم في اصله ، لكنهم شوّهوه اثناء التفسير او التطبيق فاصبح باطلا .

كل عمل انساني **منظم** هو ، بطبيعة الحال ، عمل مرحلي . كل برنامج ، وكل مخطط ، هو بطبيعة الحال سلسلة من الخطوات والمراحل ، تكمل احداها الاخريات وتدعّمها .

ثم ان فكرة التدرج ملازمة لفكرة **الزمن** ، لا تنفصم احداهما عن الاخرى. وما دام الانسان يحيا في امتداد زمني ، فلا غنى له عن ان يعمل مرحلة فمرحلة.

فما هو اذن وجه التشويه في « السياسة المرحلية » التي ذاع امرها اخيراً ؟

وجه التشويه ان ثمة نوعين من المرحلية ، وقد اختاروا هم النوع الخاطىء ، وتوهموا انه النوع الصحيح بل والوحيد .

* * *

ان المرحلية التي يتاح لها ان تبلغ غرضها هي **المرحلية التصاعدية**. هي التي تبني في كل مرحلة على ما شيدته في المرحلة السابقة ، وتمهد في كل مرحلة لما ستبنيه في المرحلة اللاحقة .

واما المرحلية التي نودي بها اخيراً ، **فمرحلية مغلقة** : المرحلة الاولى فيها تنفي المراحل اللاحقة وتبطلها — بدلا من ان تمهد لها الطريق ، وتفسح لها مجال التنفيذ ، وتوفر لها شروط التطبيق . هذه المرحلية المغلقة « تطوّق » نفسها تطويقا تاما في سياج المرحلة الاولى ، لانها تكتفي بالخطوة الاولى وتعلن مسبقاً انها لن تمضي بعدها في المسير نحو الهدف الاخير .

انها تقنع بتصغير مساحة الارض التي اغتصبتها اسرائيل، تصغيرا جزئيا، لقاء التخلي نهائيا عما تبقى من حقنا كله بفلسطين، ولقاء الاعتراف باسرائيل، ولقاء عقد الصلح معها .

ليس شعار هذه المرحلية الزائفة : « خذ الآن ما تستطيع اخذه ، وتهيأ في الوقت عينه لتأخذ غداً ما تبقى » . وانما شعارها : « **اكتف بما تستطيع اخذه بل وباقل منه ؛ وتنازل لخصمك منذ الان والى الابد عما تبقى لك !** »

ليس شعارها : « صارع للحصول دفعة فدفعة على حقك ، الى ان تبلغه آخر الامر كاملا غير منقوص، وفق خطة محكمة » . وانما شعارها: « **ساوم للحصول على قسط ضئيل من حقك ؛ وتخلّ ، لقاء هذا القسط الضئيل ، عن حقك باكمله !** »

ليست هذه مرحلية التخطيط ، وانما هي مرحلية التفريط .

ليست هذه مرحلية النمو والتقدم ، وانما هي مرحلية الجمود، بل الانكفاء.

ليست هذه مرحلية الامل ، وانما هي مرحلية اليأس .

ليست هذه مرحلية الصراع ، وانما هي مرحلية الاستسلام .

ليست هذه سياسة المراحل المتراكمة التصاعدية ، وانما هي سياسة المرحلة الواحدة الوحيدة ، التي تنتهي عندها آفاق الامل كله ، وتتوقف الرؤيا عند حدودها القريبة ، وتنحبس الاحلام في سياجها الضيق الخانق !

٣ - الواقعيّة

قالوا ان دعوتهم للاستسلام في فلسطين، وللتنازل عنها، وللاعتراف باسرائيل، وللتعايش معها ، هي من قبيل الواقعية .

ثم قالوا ان هذه الواقعية هي الدليل على الحكمة والتعقل ، وانها بالتالي من صفات رجل الدولة المحنك والمرن والمؤهل للقيادة والجدير بالمبايعة بالزعامة الشاملة .

وقالوا ان الجماهير التي رفضت دعوتهم انما هي جماهير عاطفية، تفكر بقلوبها لا بعقولها؛ وانها استوحت موقفها من تحريض قادة « غير واقعيين » في تفكيرهم.

* * *

اني لا اجادلهم في سلامة مبدأ الواقعية كمبدأ نهجي . ولا اجادلهم في ان الواقعية الصحيحة هي مفتاح النجاح في كل عمل انساني ، وانها بالتالي مقياس من مقاييس الحكمة وشرط من شروط الكفاءة في رجال العمل .

وانما الذي اجادلهم فيه هو فهمهم لمعنى الواقعية، وعدم ادراكهم لحدودها.

* * *

ان الواقعية هي الاعتبار بالواقع في كل ما يضعه المرء من خطط وبرامج. انها تقدير مجموع الطاقات التي يملكها صاحب قضية ما ، والتي يستطيع ان يستخدمها في سعيه لبلوغ غرضه . وهي ايضاً تقدير مجموع الطاقات المناوئة. وهي اخيرا الموازنة والمقارنة بين ذينك المجموعين من الطاقات .

ضمن هذا الاطار العام ، تبرز انواع عديدة من الواقعية ، بعضها مخطىء وبعضها مصيب .

واني ارى في الواقعية التي دار الحديث حولها في الآونة الاخيرة ثلاثة اخطاء يجدر بنا كشفها .

* * *

الخطـــأ الاول يكمن في انهم لا يعترفون بان للواقعية حدودا يجب الا تتعداها .

ان هذا الخطـأ معناه التوهم بان الواقعية التي تصلح مقياساً لبرامج العمل وخططه وتوقيته واهدافه الآنية المرحليـة ، تصلح ايضـــاً لتحديد الاغراض القصوى والغايات النهائية للعمل الانساني .

ان تعيين الاغراض القصوى الاخيرة للوجود الانساني،او لأيّ جهدانساني، لا يخضع للمقاييس والعمليات الحسابية عينها التي يخضع لها ، بحق، وضع البرامج والتخطيط للعمل اليومي المرحلي في سبيل بلوغ تلك الاغراض .

ان المحافظة على البقاء، والدفاع عن النفس ، مثلا ، هما من الاغراض الاخيرة لكل كائن واع ، فرداً كان ام دولة . انهما لا تخضعان لحساب الواقعية. من منّا يختلي بنفسه بين الحين والآخر ليقرر ، على ضوء كشف دقيق لحسابات الواقع ، ما اذا كان يجب عليه ان يتنازل عن حقه في البقـاء ام ان يتشبث به ؟ اية دولة تفعل ذلك؟ اننا ننظر الى بقائنـا كأمر مفروغ منه—هو فوق الحساب ، وفوق البحث ، وفوق الواقعية. قد يكون كل ما نراه حولنا داعياً للتشاؤم في قدرتنا على البقاء — فهل ترانا ننتحر لقناعتنا الاكيدة بان زلازل الارض واعاصير السماء وامواج البحر ووحوش البراري اقوى من اجسادنا؟ كثيرون ينتحرون كل يوم— ولكن كم منهم ينتحر لانه اقتنع بمثل هذا الحساب الواقعي ؟

ان الواقعية قد تحدو بي الى تبديـل **بعض خططي او كلها** ، لكيما اتجنب اخطارا لا قدرة لي على مصارعتها او لا موجب لتعريض نفسي لها . والواقعية

قد تحدو بي ايضاً الى تغيير **بعض اهدافي المرحلية** في هذا العمل او ذاك ،وتكييفها وفق المعادلة الآنية للقوى المتناحرة . لكن الواقعية لا تستطيع ان تحملني على التخلي عن **اغراضي الكبرى** (كالبقاء مثلا) — لأن ذلك خارج عن نطـاق اختصاصها وانطباقها . **فالواقعية « مبدأ نهجي » ، وليست هي «مبدأ غائيا».**

وقياسا على ذلك: فقد يكون من شأن الواقعية العربية ان تناقش، بل وان تعارض ، خطة عربية ما لتحرير فلسطين ؛ وقد يكون من شأنهـا ان تقترح بدلا عنها خطة عربية اخرى لتحرير فلسطين. ولكنه ليس من شأن الواقعية في اي حال ان تناقش غرض تحرير فلسطين في حـد ذاته — لأن هذا غاية تعلو على حساب الواقعية ، ولا يطالها منطق الواقعية من قريب او من بعيد .

بل ان الواقعية من واجبها — حين تدعو الى الاقلاع عن برنامج ما، لأنه في نظرها غير واقعي — ان تفتش عن برنامج آخر ، اكثر منه واقعية، يضمن لنا الوصول الى الغرض الاخير الذي لا تنازل عنه : الا وهو تحرير فلسطين.

امـــا حين يأتي مدعو الواقعية ليناودا بالتخلي عن ذلك الغرض الذي لا نرضى عنه بديلا ، لا لسبب الا لأن برنامجا ما يبدو لهم عاجزاً عن ايصالنـا اليه ، فانهم يقلبون الامور رأسا على عقب :

انهم يسخّرون الغايات للوسائل ،

انهم يسمحون للمنهج بان يتحكم في الغاية !

* * *

خطأ هؤلاء الذين يتذرعون بالواقعية تبريراً لدعواتهم بالتخلي عن فلسطين ، اذن، انهم يخلطون بين النهج والغاية—وبين حساب النهج وحساب الغاية — وبـين مقاييس النهج ومقاييس الغاية .

خطأهم انهم لا يعرفون حدود الواقعية .

ولكن هذا — على اهميته — ليس خطأهم الوحيد في فهمهم للواقعية . بل انهم يخطئون ايضاً في تطبيقها ضمن حدود اختصاصها وصلاحيتها .

اي انهم لا يخطئون فقط في عدم الاعتراف بان للحساب حدوداً يجب ان لا يتعداها ، بل يخطئون ايضاً في عملية الحساب نفسها !

فمن بديهيات الحساب ، ان المعادلة لا تكون صحيحة ان لم يكن طرفاها ، كلاهما ، صحيحين .

واني اقول ان « الواقعيين بالادعاء » ، الذين ارتفعت اصواتهم اخيرا ، قد اخطأوا في حساب كلا طرفي المعادلة العربية الصهيونية .

* * *

اما خطأهم في الحساب فيما يتعلق باسرائيل، فقد رفعت عنا اسرائيل نفسها عبء اثباته . لقد اعلنت اسرائيل نفسها ما كان ينبغي على اي واقعي ان يعرفه مسبقاً : اعلنت انها ، اذ ترحب بتخلي العرب عن حقهم بفلسطين ، ليست قط على استعداد لان تتخلى لقاء ذلك عن جزء مما اغتصبته اغتصابا ، بل انها ليست على استعداد لأن تبحث في الامر !

فاين الواقعية في تلك الدعوة التي طبلوا لها وزمروا ؟

لو طرحنا جانباً ، مؤقتاً ، رفضنا المطلق للاقتراحات الغريبة التي اذيعت اخيرا ، ونظرنا اليها فقط لنناقشها من حيث واقعيتها ، **لوجدناها باطلة كحل واقعي ، فضلا عن انها باطلة بطلانا مطلقا كحل قومي .**

ان الواقعيين الذين يتعامون عن جزء من الواقع نفسه يدللون على فساد واقعيتهم ، فضلا عما يدلل عليه تطاول واقعيتهم على الاغراض القومية العليا من فساد اساسي في نظرتهم الى القضايا القومية .

* * *

ويخطىء هؤلاء « الواقعيون بالادعاء » خطأ آخر . انهم لا يفهمون الواقع العربي الذي يتحدثون عنه .

يبدو لي ان الواقع ، في عرف هؤلاء ، هو الواقع الخارجي، الآلي، الكمي ، فقط . **انهم يسقطون من حسابهم للواقع العربي العنصر البشري ، الذي هو العنصر الحاسم في العمل الاجتماعي والسياسي والقومي .** انهم يسقطون من حسابهم عنصر الاعتزام ، والايمان ، والتشبث بالحقوق ، والعزم على دفع اي ثمن لاستردادها .

ثم يبدو لي ايضا ان **الواقع، في عرفهم ، هو واقع جامد ، ثابت، لايتبدل.** في حين ان **الواقع العربي الذي اعرفه هو واقع ثائر — هو واقع كانت نكبة فلسطين نفسها الشرارة التي اشعلت ثورته .** ان الواقع العربي الذي اعرفه هو واقع الثورة التي انتفضت فحطمت الاصنام؛ واستأصلت جراثيم الظلم والاستكانة والتأخر ؛ وشيدت نظما اجتماعية واقتصادية جديدة على انقاض النظم التي حطمتها ؛ ثم اطلقت قيماً جديدة ومفاهيم جديدة في النفس العربية. أعن هذا الواقع الحركي ، الثوري ، يتحدث اولئك الواقعيون ؟ ام عن الواقع المقعد المستسلم المريض الذي ولى واندثر ؟

هذا الخطأ يدلل على مدى التشويش في فهمهم للواقعية . فلنقف لحظة عنده، ولنجسد نقدنا له في سلسلة من القضايا :

١ — الواقعية هي الاعتبار بالواقع .

٢ — الاعتبار بالواقع ، كنهج ، يكون مخطئا او مصيباً بالنسبة الى خطئه او صدقه في تقدير الواقع كما هو .

٣ — الخطأ في تقدير الواقع اما ان ياخذ شكل **المبالغة** في التقدير او ان يأخذ شكل **الخفض** : إما ان ينسب للواقع اكثر مما فيه فعلا من طاقات ، او

ان يبخسه حقه .

٤ — رؤية جانب من الواقــع ، والتعامي عن جوانب اخرى ، يؤديان الى ابخاس الواقع حقه . واذا كانت الجوانب المنسيّة والمتعامى عنها حاسمة في اهميتها، كان النقص في حساب الواقـــع كبيراً ، وكانت النتائج المترتبة عن ذلـــك حاسمة ايضا .

٥ — ان جانب العزم—ذلك العزم الذي لم يهن منذ النكبة—هو عنصر حاسم في الواقع العربي . وكذلك فان الجانب الثوري في الواقع العربي عنصر حاسم . وهذان العنصران البشريان ، معاً ، اذا تغوضي عنهما في حساب الواقع العربي ، اختل ذلك الحساب وانهار كل ما بني عليه .

اخلص من هذه القضايا الى القول : **ليس عيب «الواقعيين بالادعاء» انهم اعتمدوا الواقعية نهجا . بل عيبهم انهم لم يعتمدوا الواقعية !**

لان الواقع الذي ارتكز اليه تفكيرهم واقع مبتور . لقد اقتلعوا من الجسد العربي قلبه النابض ، ويده الضاربة ، ثم قالوا : هـذا الجسد المقعد هو الواقع العربي ؛ انه ليس قادراً على حمل اعباء النضال .

وعندما يفسد حساب الواقع ، تفسد معادلات الواقعية ومنطقها وكل ما ينبثق عنها من نتائج .

* * *

اني عندما اصغي الى اقوال مدعي الواقعية ،الذين تصدوا اخيراً لمعالجة كبرى قضايانا المصيرية ؛ وعندما الاحظ ما تنطوي عليـه دعواتهم من اخطـاء مبدئية وتفصيلية ، مما اشرت الى بعضه : يثور في خـاطري سؤال لا املك القدرة على اسكاته او كبته ، وان كنت لا اخالكم تجهلون الجواب عليه :

هل دعوتهم للاستسلام هي حقاً وليدة واقعيتهم ،ام هل الواقعية التي يتحدثون عنها هي ذريعة تذرعوا بها لتبرير دعوتهم الى الاستسلام ؟

هل الرغبة في الاستسلام والتخلي عن فلسطين هي دافعهم الاصلي ، وما منطق الواقعية المزعومة الذي تسلحوا به سوى قناع استخدموه لتغطية تلك الرغبة ؟ ام هل هي الواقعية حقا َحدَتْ بهم — عن اخلاص ، ولو عن خطـأ في الرؤيا والحساب — الى مناشدتنا بالتخلي عن فلسطين ؟

٤ ـ الحلّ الوسط

تمخضت هذه المفاهيم الثلاثة – الايجابية الآلية ، والمرحلية المغلقة ، وواقعية الواقع المبتور – فولدت، كلها معاً، مفهوماً رابعاً : هو مفهوم « الحل الوسط »، الذي يكمل عقدها ، ويستأثر منه بمقام الصدارة .

يسيطر على اذهان البعض وهمٌ مؤداه ان لكل نزاع حلا،وان الحل الافضل في جميع الظروف هو الحل الوسط .

صحيح ان هناك نزاعات يمكن حلها بالسبل السهلة .

وصحيح ايضا ان هناك ظروفاً قد يكون الحل الوسط فيهـا انسب الحلول لجميع الفرقاء .

ولكن بين القول **بامكان** الحل الوسط في **بعض** الحالات والنزاعات ، والقول **بوجوب** السعي نحو الحل الوسط في **كل** الحالات ، بوناً شاسعاً .

فاين يقع الخط الفاصل بين الحالات التي يجوز فيهـا الاكتفاء بالحل الوسط ، والحالات التي لا يجوز ذلك فيها ؟

الجواب ، في نظري، يكمن في المبدأ التالي: **ان الوسطية ، حلا ، تشترط النسبية اطارا ومنطلقا .**

* * *

الحل الوسط قد يكون جائزاً عندما تكون القضية المراد حلها نزاعا عرضيا على حقوق نسبية او على مصالح جزئية او جانبية – وعندمـا يكون النزاع ، بالتالي ، قائما ضمن اطار اوسع منه ، من الاتفاق بين الفريقين على مـا تبقى من حقوق ومصالح .

واما في القضايا المصيرية ، حيث يدور الصراع لا على حقوق نسبية بـل على الحق المطلق بالبقاء ؛ او حيث يدور الصراع لا حول مصالح جانبية ، بل حول مصالح جوهرية يتوقف عليها البقاء نفسه، كأرض الوطن – وكذلك في القضايا المصيرية التي يتمتع احد الفرقاء فيهـا بالحق المطلق في ارضه وبقائه ، بينما يتميز موقف الفريق الآخر بالاغتصاب المطلق لحقوق سواه – في القضايا المصيرية هذه، لا يجوز التفكير بالحل الوسط ، ناهيك عن القبول به والدعوة اليه !

ذلك لأن نقطة التوسط بين المطلق والمطلق ليست نقطة نسبية ، قد تتساوى المسافة بينها وبين كل من الطرفين المطلقين : وانما نقطة التوسط بين المطلق والمطلق هي نفسها مطلقة ، ولا بد لها من ان تكون اما في صف هذا المطلق او في جانب ذاك .

ان الحل الوسط ليس جائزاً عندما يكون الحوار دائراً بين الخطأ والصواب . اذا تناقش اثنان منا ، وقال احدهما ان « ٢ زائد ٢ يساوي ٤ » ، وقال الآخر ان « ٢ زائد ٢ يساوي ٦ » ، وقام مصلح بينهما يقول ، على مبدأ الحل الوسط ، « بل ان ٢ زائد ٢ يساوي ٥ »، **فان التسوية هذه التي يقترحها لا تكون تسوية متوسطة بين الصواب والخطأ ، بل تكون تسوية كلها في جانب الخطأ . اي ان تلك التسوية ليست نصف صائبة ونصف مخطئة، بل هي مخطئة كلياً .**

كذلك الحال في الصراع بين الخير والشر . التسوية التوسطية تجوز في نزاع بين طرفين ، كل منهما مزيج من الخـير والشر، وان تفاوتت معادلة المزج بينهما في الحالتين . وبين الطرفين النسبيين ، يجوز ابتداع حل وسط نسبي يوفق بينهما ويكون، بالنسبة لكل طرف ، خيراً له من الطرف الآخر . وامـا بين الخير المطلق والشر المطلق – بين صاحب المنزل واللص الذي كسر الباب او تسلل من النافذة واستولى على محتويات المنزل–فليست التسوية الوسطية تسوية غير منحازة

لهذا الفريق او لذاك ، بل انها تسوية منحازة الى جانب اللص والى مبدأ السرقة والعبث بالقانون ، ومتجنية على صاحب المنزل وحقه باملاكه .

* * *

الدعوة الى الحل الوسط في قضية فلسطين لا يجوز ان تصدر الا عمن يتوهم ان تلك القضية نزاع جانبي بين فريقين ، لكل منهما بعض الحق في دعواه . اما الذين يرون قضية فلسطين كما هي في طبيعتها الصحيحة غير المشوهة – والذين يدركون ان جوهرها تمسُّك شعبٍ بحقه في وطنه ومصيره القومي، واغتصاب شعب دخيل لذلك الحق – فانهم لن يجيزوا لانفسهم مطلقا ان يفكروا بمنطق الحل الوسط . لان الحل الوسط بين الحق المطلق والاغتصاب المطلق انما هو عقاب لصاحب الحق السليب ، ومكافأة للمحتل الدخيل – مهما تنوعت المقترحات الوسطية ؛ ومهما كبرت او صغرت رقعة الاحتلال ، المطلوب من الفريقين معاً ان يقبلا ببقائها محتلة !

الحل الوسط بين الحق المطلق والاغتصاب المطلق هو ، في اي شكل كان ، انتصار للمغتصب ، وتأييد للاغتصاب في حد ذاته؛ وهو ايضا تنكر لصاحب الحق ، ولمبدأ الدفاع عن الحق .

٥ - السّلام

في مضمار تبريرهم لدعوتهم الى الصلح مع اسرائيل ، قال بعضهم ان هذه الدعوة تنبثق عن محبتهم للسلام وتعلقهم به .

ولا ريب في ان محبة السلام فضيلة ، والعمل لارساء قواعد السلام خير .

الا ان من واجبنا ان ندقق في الامر بعض التدقيق ، قبل ان ناخذ بكيل المديح جزافاً لكل من ادعى الحب للسلام .

* * *

وعلينا ، بادىء ذي بدء ، ان نميز بين السلام والصلح .

فالسلام حالة وجودية ، واما الصلح فحالة قانونية .

السلام في معناه الصحيح حالة من التناغم ، والوئام المتبادل ، تقوم – شرطا – في اطار من النظام وعلى قاعدة من العدالة

فاذا انتفت قاعدة العدالة،او اذا انهار اطار النظام، او اذا انعدم الوئام المتبادل ، زال التناغم الذي هو ثمرتها كلها معا ، والذي هو صفة السلام .

وحبذا لو ان الذين يتغنون اليوم بالسلام ويخلطون بينه وبين الصلح كلفوا انفسهم عناء العودة الى ينبوع اصيل من ينابيع فلسفة السلام، اقصد به فيلسوفاً تونسيا قديما ، ولد وترعرع في قرطاجة على مقربة من العاصمة التونسية الحالية ، هو اوغسطينوس . فلقد حذّر ذلك الفيلسوف من الخلط بين السلام الشكلي والسلام الصحيح ؛ ثم ميز بين السلام الذي يُفرض فرضا ، ويقوم تحت وطأة الاستبداد وبطشه ، والسلام الذي ينبثق حراً من القلوب ، في كنف العدالة والنظام والوئام – ووصف الاول بانه سلام الشر ، والثاني سلام الخير . وما

احوجنا اليوم الى مثل هذه الفلسفة التونسية التي تميز بين سلام وسلام .

قلت ان السلام حالة وجودية . واما الصلح فحالة قانونية ، تقوم بقطع النظر عن العدالة ، والنظام ، والوئام — التي هي قواعد السلام وشروطه .

اذ ما الصلح سوى اتفاق على وقف القتال ، وانهاء حالة الحرب ، واقامة علاقات بين الفريقين على اساس الوضع الذي يكون كل منهما عليه عند توقيع الصلح .

ينتج عن ذلك : ان ما كل صلح ينبثق عن حالة السلام . وان ما كل صلح يخلق حالة السلام. لان الصلح حالة قانونية مقياسها التعاقد على القبول بالامر الواقع الراهن ، شراً كان ام خيراً ، عادلا كان ام جائرا ؛ بينما حالة السلام شرطها العدالة .

وبالتالي ، فما كل دعوة للصلح هي في جوهرها دعوة للسلام .

بل رب صلح كان نقضا للشروط التي لا يقوم السلام الا على اساسها وفي كنفها .

ورب صلح كان تكريساً للاغتصاب والاحتلال والجور .

ورب صلح كان تنازلا عن حقوق ليس لشعب ان يتنازل عنها .

ورب صلح كان الباعث على الدعوة اليه، لا حب السلام، كما يزعمون، وانما ذل الهزيمة وعار القبول بها .

على ضوء كل هذا ، انتقل الى التخصيص فيما يتصل بفلسطين :

ان السلام في ربوع فلسطين ، وبجوار فلسطين ، هو امنيتنا الغالية —

شرط تحرير فلسطين اولا ؛ اي شرط عودتنا الى فلسطين العربية ، وعودة فلسطين عربيةً الينا .

واما الصلح في فلسطين فشرطه القبول باسرائيل . وسواء اصغرت رقعة اسرائيل هذه ام لم تصغر ، فان الصلح معها معناه القبول باحتفاظ المغتصب بما اغتصبه — كله او بعضه — والتخلي عن فلسطين ؛ ومعناه اذن نسف الشرط الذي لا بد منه لقيام السلام الصحيح .

✲ ✲ ✲

بعد هذا التمييز ، بين الصلح والسلام ، انتقل الى تمييز آخر : بين القتال المشروع ورفض الاستسلام ، من جهة ، والتنكر المزعوم للسلام ، من جهة اخرى .

ان الدعوة للسلام دون تحقيق شروط السلام — من عدالة وتحرر — قد باتت دعوة مرفوضة في كافة ارجاء العالم الناهض. لقد رفضتها جميع حركات التحرير من الاحتلال والاستعمار والاغتصاب ، دون استثناء .

بل انها دعوة مرفوضة في صميم ميثاق الامم المتحدة نفسه ؛ ومرفوضة في اجماع الامم المتحدة على تأييد نضال الشعوب لاستعادة حقها بتقرير مصيرها، ولتحرير اراضيها من الاستعمار .

واننا نحن العرب، الذين ايدنا حق جميع الشعوب في القتال من اجل استعادة حرياتها ، اذا لم يكن هناك من سبيل آخر لتحررها ، كيف نجيز لانفسنا اليوم ان نضن بهذا الحق نفسه على شعب فلسطين ؟

ونحن العرب ، الذين هللنا — مثلا — يوم اعلنت حكومة تونس الشقيقة استعدادها للجوء الى القوة لتحرير قاعدة اجنبية في ارضها العربية — وكان ذلك يعني اللجوء الى قوتها هي ، والى قوة الدول العربية الاخرى ، التي اقدم بعضها

بالفعل على مساعدة تونس بالمال والعتاد لتحرير الجزء المحتل من ارضها عن طريق القتال — أنكون اقل تشبثاً بحقنا في فلسطين مما كنا متشبثين بحقنا في جزء من تراب تونس ؟

ان السلام الصحيح لا ينفي القتال والحرب ، اذا كان هذان هما الوسيلة الوحيدة لاحلال العدالة ، واسترجاع ما سلب من حقوق ، تمهيداً لقيام السلام الحقيقي العادل .

* * *

واني بهذه المناسبة لأؤكد ايماني الذي لا يرقى اليه الشك باننا ، نحن العرب، لسنا بأقل تعلقا بالسلام الصحيح من اي شعب آخر محب للسلام ، ايا كان : ولكنه السلام المبني على استرداد كل حق مهدور ، وعلى قاعدة العدالة .

اني اؤمن ان ليس بيننا من يريد القتال حبا بالقتال ، وليس بيننا من يرغب في القتال من اجل الدمار .

ولو استطعنا ان نستعيد فلسطين وان نعود الى فلسطين الخالصة العروبة دون قتال ، افهل ترانا نتردد ونقول : « لا ، اننا نريد القتال من اجل المقاتلة ومن اجل الدمار ! لا ، لا نريد فلسطين دون قتال ، بل نريد القتال نفسه ومن اجل ذاته ! » ؟

ولكني اعلم، وانتم تعلمون، ان فلسطين لن تستعاد بالاحلام الحلوة — احلام المنام او احلام اليقظة . ولن تستعاد بالتمنيات الحالمة . وان مغتصبي فلسطين لن يتنازلوا عنها نزولا عند رغبة هذا او ذاك من انبياء السلام المزعوم ، او اكراما لخاطره ، او تشجيعا له ، او انقاذا لموقفه — ولن يتنازلوا عن فلسطين لأي سبب آخر الا مرغمين .

ان مغتصبي فلسطين ، اذن ، هم الذين يفرضون علينا التأهب للقتال في سبيل استعادة فلسطين — كما انهم هم الذين فرضوا علينا في الماضي ان نقاتل دفاعا عن حقوقنا وبقائنا .

نقضُ السلام ، اذن ، لا تقع مسؤوليته على عاتق من يحاول دفع الاغتصاب او تصفية آثاره، بل على عاتق البادئين بالاغتصاب والممعنين فيه. انما المسؤول عن اي قتال حدث وسيحدث في فلسطين هو الفريق الذي جاء الى فلسطين طامعا ؛ واغتصب ارضها بالغدر، وفي حمى الاستعمار، وبالقتال؛ وبالعنف شرد ابناءها ؛ واستمر يمارس العنف دون انقطاع منذ النكبة ؛ وها هو ما يزال يتأهب للمزيد من العنف ، والمزيد من التوسع، والمزيد من التشريد .

* * *

وهناك مسألة اخيرة يثيرها الحديث عن السلام .

لقد اشرت الى ان الاستسلام للصهيونية ليس الطريق الذي يقود الى السلام. واضيف الآن ان الاستسلام للصهيونية طريق يؤدي حتماً الى الحرب — والى المزيد من الاغتصاب. والصلح مع اسرائيل اليوم، او غدا، او في اي وقت جاء، لن يكون سوى فترة تستخدمها الصهيونية لتخدير العرب وصرف نظرهم عن المقاومة والدفاع ، فيما تستمر هي في تأهبها الحثيث لغزو انطلاقي جديد واغتصاب جديد .

الدعوة للصلح مع اسرائيل ، في مؤداها الاخير ، دعوة لافساح المجال لاسرائيل لان تنقضّ ثانية على اراض عربية اخرى. وهي تسهيل لمهمة اسرائيل في بلوغ مآربها التوسعية هذه .

٦ - التعايش

وبما ان الصلح يستتبع التعايش ، فان الدعوة الى الصلح مع اسرائيـــل قد اقترنت بالدعوة الى التعايش معها .

وما كان موضوع التعايش ليقتضي تحليلا خاصا به ، بعد تحليل موضوع الصلح ، لو لم تكن الحجج التي قدموها لتبرير الدعوة الى التعايش تنطوي على الاخطـاء الخطيرة .

فلقد قالوا ان التعايش مع اسرائيل شبيه بالتعايش بين الطوائف المختلفة في الوطن الواحـد ؛ كما خلطوا ايضا بين التعايش مع اسرائيل والتعايش مع يهود الوطن العربي .

ففيما يتعلق بتشبيه التعايش مع اسرائيـل بالتعايش بين الطوائف ، واضح ان هناك فارقين جوهريين بين الاثنين :

فاسرائيل دولة ، في حين ان الطوائف المتعايشة معـا هي مجموعات من الافراد .

ثم ان الفئات والطوائف التي تتعايش في الوطن الواحد ، تتساوى جميعا في حقها بالوجود في ارض ذلك الوطن ، وتتمتع كلها بالرعوية المشتركة في حمى الدولة الواحدة ؛ في حين ان الدولة التي يدعون الى التعايش معها دولة محتلة مغتصبة ، وابناءها دخلاء اجانب . ليس التعايش بين من يتساوون في الحقوق كالتعايش بين المغتصب وضحية الاغتصاب .

وأما الخلط بين التعايش مع اسرائيل والتعايش مع الرعايا اليهود المقيمين في الدول العربية ، والدعوة لقبول الاول اسوة بممارسة الثـاني ، فهو يستنـد الى

الأخذ بالمنطق الصهيوني الذي يزعم ان كل يهودي صهيوني ، وان الصهيونية واليهودية كلمتان مترادفتان وصفتان تلازم احداهما الاخرى — وهو زعم يرفضه الكثيرون من اليهود انفسهم ، فضلا عن انه باطل في الاساس .

٧- تنفيذ القرارات الدولية

ويقولون ان الدعوة للصلح والتعايش مع اسرائيل ، لقاء تخليها عن جزء من الارض المغتصبة التي تحتلها ، ولقاء سماحها لبعض من شردتهم من ابناء فلسطين بالعودة الى ديارهم — يقولون ان هذه الدعوة لا تختلف عن المطالب التي ما فتئت الحكومات العربية تتقدم بها في الاوساط الدولية منذ وقوع النكبة .

ولكن ذلك زعم باطل .

* * *

فالموقف الذي سبق للحكومات العربية ان اتخذته في فترة من الزمن — ابتداء بعام الهدنة (١٩٤٩) وانتهاء بعام القمة (١٩٦٤) — كان موقف مطالبة الامم المتحده بتنفيذ قراراتها (المتعلقة بعودة اللاجئين وبالحدود) ومطالبتها ايضاً بتعيين حارس دولي على املاك العرب في الارض المحتلة . ولم يرافق هذه المطالبة تعهد من الجانب العربي بالاعتراف باسرائيل ، او التزام بالصلح معها اذا هي نفذت هذه القرارات .

وسواء اكان ذلك الموقف التكتيكي ، الذي وقفته الحكومات العربية فيما مضى متضامنة ، مصيبا من الناحية السياسية ام لا ، فانه لم يتخذ يوما من الايام شكل التنازل القانوني عن الحق القومي ، ذلك التنازل الذي انطوت عليه دعوات الصلح والمفاوضة والتعايش التي سمعناها في الاسابيع الاخيرة.

* * *

ولا ننس ايضا ان الحكومات العربية ،بعد ان اطلقت شعار تنفيذ القرارات الدولية طيلة خمسة عشر عامـا ، عادت فاقلعت عن ذلك الشعار التكتيكي والدفاعي ، واستبدلته — بالاجماع — بشعار اقتحامي تحريري .

وليس ابلغ دلالة على هذا التبدل ، من مقـارنة قراري باندونج وبلغراد ، عام ١٩٥٥ و ١٩٦١ ، بقرار مؤتمر عدم الانحياز في القاهرة عام ١٩٦٤ ؛ ومقارنة تصريحات المسؤولين العرب قبل عام ١٩٦٤ ببيانات مؤتمري القمة .

* * *

فترديد الدعوة القديمة الفاشلة ، بعد اقلاع الحكومات العربية عنها وبعد اتخاذ رؤساء دولها بالاجماع قرارات اكثر صفاء وثورية ؛ ثم ربط الدعوة القديمة الفاشلة بدعوات جديدة للصلح والاستسلام ، لم ترد في الماضي على لسان اي مسؤول عربي — ان ذلك كله انما هو ردة الى فترة الضعف في الموقف العربي ، التي كنا نأمل ان تكون قد ولت الى غير ما رجعة .

انه موقف « رجعي » بالمعنى الحرفي الكامل لهذه الكلمة .

٨ - فلسطين للفلسطينيين

واخيرا ، لا آخرا ، ناتي الى شعار آخر من شعارات الحق التي اطلقوها مؤخراً وارادوا بها باطلا . اقصد الشعار القائل: « مصير فلسطين رهن بمشيئة الفلسطينيين» .

في اطاره السليم ، ليس هذا الشعار سوى المناداة بوضع الامور في مواضعها الطبيعية .

ولكنهم قد حرّفوه رويدا رويدا ، وشوهوه على مراحل. فحمّلوه، بادىء ذي بدء ، معنى القول : « اتركوا قضية فلسطين للفلسطينيين » . ثم حمّلوه ، بعد ذلك ، هذا المعنى : « اتركونا نحن وشأننا ، فليس من المطلوب منا ان نتصدى لمعالجة قضية تخص الفلسطينيين وليست تخصنا » .

وهكذا ، خطوة خطوة ، انقلب مبدأ **الالتفاف العربي حول مشيئة الفلسطينيين** ، الى مبدأ **التهرب من الواجبات العربية نحو فلسطين والتملص من التعهدات والالتزامات بشأنها** .

* * *

خطأ هذا الموقف انه لا يفهم فهما وافيا طبيعة الصلة التي تربط قضية فلسطين بابناء فلسطين، ولا يدرك على وجه التحديد من هم اصحاب الشأن في هذه القضية.

ان ابناء فلسطين هم الذين استهدفتهم الصهيونية استهدافاً مباشرا ، **حتى الآن** ، وهم الذين اصابتهم النكبة اصابة مباشرة، **حتى الآن**. هم الذين اغتُصبَ بلدُهم ، وهم الذين تعرضت غالبيتهم للتشريد واخضعت اقليتهم للاستبداد .

ثم ان ابناء فلسطين اعرف — بالمعرفة الحسية والحدسية ، المتأتية عن الخبرة

المباشرة الحميمة — بمعنى النكبة في جميع ابعادها .

كما وانهم اعرف ايضا ، وللسبب نفسه ، باساليب العـدوّ ونهجه في العمل .

هذا كله جزء جوهري من الحقيقة . ولكن هناك جزءا جوهرياً آخر .

فلسطين ليست وحسب بلد الفلسطينيين ، بل هي ايضاً جزء من الوطن العربي . وخسارتها لم تصب ابناءها وحدهم ، بل الامة باكملها .

ثم ان النكبة لم تحلّ بابناء فلسطين وحدهم ، بل انها حلّت — الى حدّ ما — بابناء الاقطار العربية المجاورة ايضا . فالاحتلال الصهيوني في فلسطين قد اتاح للحركة الصهيونية ان تقيم في الجزء المحتل قاعدة للعدوان العسكري المتكرر ، الذي ذاقت جميع الدول العربية المجاورة شيئا من طعمه خلال السنوات الماضية.

وفوق ذلك كله ، فان فلسطين العربية قد **تحولت** ، على ايدي غزاتها ، الى قاعدة تتهيأ الصهيونية بلا كلل ولا تراخٍ للانطلاق منها غازية طامعة ، وفق مخططها التوسعي الذي لا يتجاهله الا من يختار ان يدفن رأسه في التراب .

* * *

فقضية فلسطين ، اذن ، وان كانت في **معناها المباشر والآني** قضية ابناء فلسطين ، هي في **المعنى المصيري** قضية العرب جميعا .

والمقاومة العربية الشاملة للصهيونية لا يبررها فقط انها عملية تأييد للفلسطينيين ، ووقوف الى جانبهم ، ودفاع عن حقوقهم . بل يبررها ايضا انها عملية عربية قومية للدفاع عن النفس — للدفاع عن المصالح العربية ، والكرامة العربية ، والوجود العربي .

وان البلد العربي الذي يتهرب من الاسهام في هذه العملية الدفاعية العربية الشاملة ، ليس مقصراً تجاه ابناء فلسطين وحسب ، بل انه مقصر تجاه ابنائه هو

وسلامتهم ومصيرهم ايضاً. انه يبيع سلامته في الغد لينعم بفراش الراحة اليوم. انه يضحي ببقائه في المستقبل لقاء بعض الاطمئنان في الحاضر الزائل .

ثم ان الوقوف في وجه الصهيونية — وهذا يعني لا حصرها فقط بل التصدي لقاعدتها واستئصالها — هو ايضا امتداد حتمي للوقوف في وجه الاستعمار حيث كان ، وللوقوف الى جانب التحرير الوطني حيث قامت حركاته .

واخيرا ، فان التصدي للصهيونية انما هو دفاع عن قيم انسانية ، وقواعد سلوكية للافراد والشعوب ، ومبادىء اساسية للتنظيم الدولي القويم العادل ، تنكرت الحركة الصهيونية لها كلها ، واستهانت بها كلها اسرائيل .

* * *

التصدي للصهيونية واسرائيل ليس واجب الفلسطينيين وحدهم — وان كانوا هم اول من اصابته الكارثة

التصدي للصهيونية واسرائيل هو واجب العرب جميعا — لانهم جميعا هدف المخطط الصهيوني للسيطرة السياسية او الاستغلال الاقتصادي او الاحتلال العسكري .

والتصدي للصهيونية واسرائيل هو واجب المجموعة الآسيوية الافريقية بكاملها—ما دامت قد عقدت العزم على تصفية جيوب الاستعمار ، والاستغلال ، والتمييز العنصري حيث كانت : واسرائيل تجسيد لهذه كلها في نقطة التقاء القارتين الآخذتين في التحرر .

والتصدي للصهيونية واسرائيل هو اخيرا واجب الانسانية جمعاء . انه واجب كل انسان يعنى بمصير قيم العدل والسلام وحق تقرير المصير — تلك القيم التي تحدّتها الصهيونية كعقيدة ، وكحركة ، وكمنظمة عالمية ، وكدولة. الانسان الذي يؤمن حقا بالكفاح لصيانة مصير الانسان ، هو الذي يعلم ان امتهان هذه القيم ، في اي مكان ، انما هو تهديد لها في كل مكان .

منظمة التحرير الفلسطينية
مركز الابحاث
٦٠٦ شارع السادات - بيروت

اسس في شباط (فبراير) ١٩٦٥

تصدر عنه

(١) سلسلة « اليوميات الفلسطينية »

(٢) سلسلة « حقائق وارقام »

(٣) سلسلة « ابحاث فلسطينية »

(٤) سلسلة « الدراسات الفلسطينية »

(٥) سلسلة « كتب فلسطينية »

(٦) سلسلة « خرائط فلسطينية »

(٧) سلسلة « نشرات خاصة »